

الفساد الإداري والمالي في السودان مظاهره والجهات المسؤولة عن مكافحته

إعداد : د/ شرف عثمان حسن احمد
استاذ مساعد بكليات الخليج الاهلية

shah.gulf.edu.sa
00966565419763

11-10-2021م

الخلاصة :-

السودان يعتبر من افقر الدول في العالم بالرغم من امتلاكه للعديد من الموارد المتعددة والمتنوعة، ويعتبر الفساد واحد من اهم الاسباب التي جعلته يتدلى دول العالم في مجال التنمية الاقتصادية. ان هذه الورقة اشتملت علي المقدمة ثم المبحث الاول الذي تضمن الاطار النظري، والمبحث الثاني الذي شمل مفهوم الفساد الاداري والمالي وانواع الفساد واسباب الفساد وتأثيراته ومظاهره، وتضمن المبحث الثالث مظاهر الفساد في السودان عبر ثلاث محاور شملت الفساد في عهد الحكم السابق والفساد في عهد حكومة الثورة الحالية وحجم الفساد وفقا لتحليل استطلاع منظمة الشفافية الدولية وكان المبحث الرابع عن المؤسسات المنوط بها مكافحة الفساد داخليا وخارجيا واخيرا تم تزييل الورقة بالاستنتاجات والتوصيات.

وقد توصلت الورقة الي ان الفساد مستشري في السودان ويعتبر من اهم الاسباب التي ادت الي تدهور الاقتصاد وفقدان المواطن للثقة في النخبة الحاكمة لذلك كانت اهم التوصيات بإنشاء هيئة لمكافحة الفساد واشراك المواطنين في مكافحة للحد من انتشاره.

Abstract

Sudan is one of the poorest countries in the world. It owns many different and varied resources. Corruption is one of the most important reasons why it ranked Sudan near to the last in the list of countries in the world in the field of economic development.

Then this paper included the introduction and then the first topic that included the theoretical framework, the second topic that covered the concept of administrative and financial corruption, types of corruption and the causes and effects of corruption and its manifestations, the third

topic included manifestations of corruption in Sudan through three axes that included corruption during the era of the previous government and corruption during the current revolution government, and the scale of corruption according to Transparency International Organization the (TIO) analysis, and the fourth topic concerned institutions responsible for combating corruption internally and externally. Finally, the conclusions and recommendations were written.

The paper concluded that corruption is widespread in Sudan and is considered one of the most important reasons that led to the deterioration of the economy and the loss of confidence of citizens in the ruling elite. Therefore, the most important recommendations were to establish an anti-corruption committee and involve citizens in fighting corruption and limiting its spread.

مقدمة :-

ان الفساد بكافة اشكاله يعد من الظواهر السالبة في تاريخ البشرية وقد كانت اثاره ماثلة في المجتمعات التي تفشا فيها ونجد الفساد المالي و الاداري كان واحد من اهم الاسباب الاساسية في انهيار الدول قديما وحديثا والمتابع لهذه الظاهر يجد ان الدول المتقدمة استطاعت ان تكافحه بأساليب جادة قللت من تفاقمه وتفشيها في مجتمعاتها عكس الدول النامية التي ما زالت تعاني من هذه الظاهرة. ومن اثارها: غياب الثقة بين المواطن و الجهاز التنفيذي وانهيار الاقتصاد وتردي الخدمات و انتشار الجهل و الامية وتفشي الامراض الوبائية و المستوطنة، مما جعل الدول النامية في حالة انهيار مستمر معتمدة علي المعونات الخارجية التي دائما ما تأتي مشروطة بأجندة تأطر لمزيد من الفساد الداخلي و الخارجي من الدول المانحة.

وفي ما يخص هذه الورقة العلمية نجد العنصر البشري قد سكن السودان منذ العصر الحجري (8000 ق م - 3200 ق م). حيث وجدت جماجم تعود لجنس زنجي متحضر سكن منطقة الخرطوم واخر سكن "الشهيناب" على الضفة الغربية للنيل ازدهرت حضارتاهما حوالي 3800 ق م موسوعة السودان الرقمية (2/5/115)، ومنذ هذا التاريخ فان كل ازدهار لحضارة عقبها انهيار وزوال بسبب الفساد غالباً لتعقبها حضارة اخري بارض السودان.

وفي عصرنا الحديث لاقت هذه المشكلة (الفساد Corruption) اهتمام الكثير من الباحثين والمهتمين واتفقت الآراء على ضرورة وضع وتأسيس إطار عملي مؤسسي الغرض منه تطوير المشكلة وعلاجها من خلال خطوات علمية وجديه من اجل مكافحة الفساد بكل صوره ومظاهره وفي كافة مجالات الحياة للتعجيل بعملية التنمية الاقتصادية.

ونجد خلال العقود القليلة انتشر الفساد على نطاق واسع في السودان، ولهذا تُعد أحد أكثر الدول فساداً في العالم وفقاً لمؤشر مُدركات الفساد الذي أصدرته منظمة الشفافية الدولية في 2011، كان ترتيب السودان 177 من أصل 183 دولة من حيث الفساد، وفي اصادرة عام 2013، كان ترتيبه 174 من أصل 177 دولة، ووفقاً لإحصائية مؤشرات الحكم الدولية التي أجراها البنك الدولي، والتي استخدمت مقياساً يندرج تحت 100 نقطة، أحرز السودان رقماً بين ال0 وال10 في كل خانة تم التطرق إليها، كما قامت منظمة فريدم هاوس (بيت الحرية) بتسمية السودان "أحد أسوأ الولايات من حيث الالتزام بحقوق الإنسان" (Transparency International. August 2, 2019).

لهذا كان على المهتمين والباحثين ضرورة إعداد الدراسات والبحوث للتشخيص والمتابعة ومن ثم معالجة ظواهر الفساد المختلفة .

وسيتضمن البحث :-

- أولاً . تحديد مفهوم الفساد والإداري والمالي .
- ثانياً . مظاهر الفساد الإداري والمالي في السودان.
- ثالثاً . الجهات المسؤولة عن مكافحة الفساد .
- رابعاً . الاستنتاجات والتوصيات .

المبحث الاول الاطار النظري

منهجية الدراسة :-

أولاً . مشكلة الدراسة :-

السودان دولة تمتلك موارد مادية متعددة ولكن ما يزال يعاني من الفقر وانهيار في الاقتصاد وفي البنا التحتية واصبح التضخم يرتفع بوتيرة ثابتة مع صباح كل يوم مع انعدام لأبسط مقومات الحياة من طعام ووقود وبعد الثورة التي اطاحت بالنظام السابق في 11/4/2019 م. بسبب الحالة الاقتصادية المتردية تم تشكيل حكومة جديدة من المدنيين والعساكر ولكن الاوضاع الاقتصادية اصبحت اكثر سوء من قبل مما حدي بالباحث ان ينظر في جزور المشكلة والتي يعتقد انها تتمثل في استئشاء الفساد وتمكنه من مفاصل الحكومة السابقة والحديثة.

ثانيا : فرضيات الدراسة:

افتترضت الدراسة ان الوضع الاقتصادي المنهار في السودان من اهم أسبابه استئشاء الفساد المالي و الاداري والذي واكبه ضعف المؤسسات المنوط بها مكافحة الفساد في السودان.

ثالثا: أهمية الدراسة :-

الاهمية العلمية: تكمن في كثرة المقالات الصحفية و الاسفيرية التي تتحدث عن الظاهرة بتهويل والتضخيم تارة وبالتقليل و الانكار للظاهرة تارة اخري فكل طرف (الدولة والمعارضة) يطرح الظاهرة وفقا لما يخدم مصالحه في الغالب فضلا عن قلة البحوث العلمية التي تتناول الظاهرة بأسلوب منهجي بعيدا عن الاثارة والتضليل.

الاهمية العملية: ان السبب الرئيسي لاختيار هذا الموضوع هو الوضع الراهن الذي يعيشه السودان من انهيار في الاقتصاد وتردي في الخدمة المدنية ويمكن تفصيلها في:

1 . هذه الدراسة خطوة لإعداد دراسات اكثر تفصيلا وعمقا وعلي نطاق واسع تبحث عن واقع ظاهرة الفساد الإداري والمالي في السودان من قبل الباحثين والمنظمات العاملة في هذا المجال.

2 . تحديد مسببات هذه الظاهرة والعناصر الرئيسية التي أدت إلى بروزها بشكل واضح في هذا العقود الاخيرة .

3 . وضع السبل والخطوات الناجعة للحد منها ومعالجته بأسرع وقت .

رابعاً: حدود الدراسة :-

الحدود المكانية : جمهورية السودان الديمقراطية

الحدود الزمانية : خلال حقيبتني حكم ثورة الإنقاذ وثورة الشعب الاخيرة (1989م – 2020م)

خامساً: أهداف الدراسة :-

- 1 . إعداد الوسائل والطرق اللازمة لتشخيص هذه الظاهرة.
- 2 . الحد من هذه الظاهرة عن طريق تشريع القوانين (الأخلاقية والرقابية والعقابية).
- 3 . معالجة هذه الظاهرة عن طريق تثقيف وتنوير المجتمع بأضرارها.

سادساً: أسئلة البحث :-

- 1 . هل هناك فعلاً فساد إداري ومالي في السودان ؟
- 2 . هل هناك تأثير للفساد الإداري والمالي على أداء الدولة ؟.
- 3 . هل ينبع من الفساد الإداري فساداً مالياً ؟.
- 4 . هل يمكن معالجة ظاهرة الفساد الاداري والمالي في السودان ؟.

سابعاً: منهجية الدراسة:-

اعتمد الباحث علي المنهج الوصفي التحليلي و المنهج التاريخي .

المبحث الثاني : مفهوم الفساد الإداري والمالي

يمكن القول ان مصطلح فسد الشيء بالضم فسادا يعني هو فاسد كما اوضح مختار الصحاح (الرازي، 1983)، والمفسدة هي ضد المصلحة. اما قاموس التراث الأمريكي للغة الانكليزية فيعرف الفساد corruption بانه ((التصرف الناتج عن حالة الفساد بواسطة الرشوة)) والفساد هو ((الشخص الذي يأخذ الرشوة فهو فاسد)) (MORRIS& WILLIAM, 1975). وعليه فالفساد لغة يعني "خراب الشيء، والتصرفات غير المنضبطة، والاعمال والاجراءات التي تسيء الى المصلحة وتعاكس الاصلاح" (عبد الدليمي، 1999).

إن الفساد مصطلح يتضمن معاني عديدة في طبياته، والفساد موجود في أي تنظيم يكون فيه للشخص قوة مهيمنة أو قوة احتكار على سلعة أو خدمة أو صاحب قرار وتكون هناك حرية في تحديد الأفراد الذين يستلمون الخدمة أو السلعة أو تمرير القرار لفئة دون الأخرى وقد يتضمن مصطلح الفساد الإداري محاور عديدة (تانزي، 1995).

1 . الفساد السياسي ويتمثل بالانحراف عن النهج المحدد لأدبيات التكتل أو الحزب أو المنظمة السياسية نتيجة الشعور بالأزلية أو كونه الأوحده أو الأعظم أو المنظر، كما يتمثل في بيع المبادئ الموضوعية في أدبيات المنظمة للكتل الدولية أو الإقليمية لسبب أو أكثر كالخيانة والتواطؤ والتغافل والإذعان والجهل والضغط ... وغيرها .

2 . الفساد الإداري ويتعلق بمظاهر الفساد والانحراف الإداري أو الوظيفي من خلال المنظمة والتي تصدر من الموظف العام اثناء تأدية العمل بمخالفة التشريع القانوني وضوابط القيم الفردية، أي استغلال موظفي الدولة لمواقعهم وصلاحياتهم للحصول على مكاسب ومنافع بطرق غير مشروعة.

3 . الفساد المالي ومظاهره ... الانحرافات المالية ومخالفة الأحكام والقواعد المعتمدة حالياً في تنظيمات الدولة (إدارياً) ومؤسساتها مع مخالفة ضوابط وتعليمات الرقابة المالية.

4 . الفساد الأخلاقي ويتمثل بالانحرافات الأخلاقية وسلوك الفرد وتصرفاته غير المنضبطة بدين أو تقاليد أو عرف اجتماعي مقبول.

اما فيما يخص موضوع بحثنا (الفساد الإداري والمالي) فقد وردت تعاريف عدة منها :-

- تعريف موسوعة العلوم الاجتماعية (الفساد هو سوء استخدام النفوذ العام لتحقيق أرباح خاصة) ولذلك كان التعريف شاملاً لرشاوي المسؤولين المحليين أو الوطنيين. وعرفته كذلك (هو خروج عن القانون والنظام العام وعدم الالتزام بهما من أجل تحقيق مصالح سياسية واقتصادية واجتماعية للفرد أو لجماعة معينة).
اما تعريف منظمة الشفافية العالمية فهو (إساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق كسب خاص) اما تعريف صندوق النقد الدولي (IMF) (علاقة الأيدي الطويلة المعتمدة التي تهدف إلى استحصال الفوائد من هذا السلوك لشخص واحد أو مجموعة ذات علاقة بين الأفراد) (تانزي، 1995).

انواع الفساد:

أنواع الفساد من حيث الحجم

1 . الفساد الصغير (Minor Corruption)

(فساد الدرجات الوظيفية الدنيا) وهو الفساد الذي يمارس من فرد واحد دون تنسيق مع الآخرين لذا نراه ينتشر بين صغار الموظفين عن طريق استلام رشاوى من الآخرين .

2 . الفساد الكبير (Gross Corruption)

(فساد الدرجات الوظيفية العليا من الموظفين) والذي يقوم به كبار المسؤولين والموظفين لتحقيق مصالح مادية أو اجتماعية كبيرة وهو أهم وأشمل واطر لتكليفه الدولة بمبالغ ضخمة .

أنواع الفساد من ناحية الانتشار

1 . فساد دولي :-

وهذا النوع من الفساد يأخذ مدى واسعاً عالمياً يعبر حدود الدول وحتى القارات ضمن ما يطلق عليها (بالعولمة) معتمداً على فتح الحدود والمعابر بين البلاد وتحت مظلة ونظام الاقتصاد الحر .

ترتبط المؤسسات الاقتصادية للدولة داخل وخارج البلد بالكيان السياسي أو قيادته لتميرير منافع اقتصادية نفعية يصعب الفصل بينهما لهذا يكون هذا الفساد أخطبوطياً يلف كيانات واقتصادات على مدى واسع ويعتبر الأخطر نوعاً .

2 . فساد محلي :-

وهو الذي ينتشر داخل البلد الواحد في منشأته الاقتصادية وضمن المناصب الصغيرة ومن الذين لا ارتباط لهم خارج الحدود (مع شركات أو كيانات كبرى أو عالمية) (عبد الفضيل، 2006).

أسباب الفساد وتأثيراته

يمكن تحديد أسباب الفساد بما يلي :-

1 . أسباب سياسية

ويقصد بالأسباب السياسية هي غياب الحريات والنظام الديمقراطي، ضمن مؤسسات المجتمع المدني، ضعف الأعلام والرقابة.

2 . أسباب اجتماعية

متمثلة بالحروب وأثارها ونتائجها في المجتمع والتدخلات الخارجية، الطائفية والعشائرية والمحسوبيات والقلق الناجم من عدم الاستقرار من الأوضاع والتخوف من المجهول القادم ... مما يدفع الافراد والمجتمعات لجمع المال بأي وسيلة لمواجهة هذا المستقبل والمجهول الغامض .

3 . أسباب اقتصادية

الأوضاع الاقتصادية المتردية وبيئة الفشل المستمر وارتفاع تكاليف المعيشة يعد محفز هام لسلوك الفساد.

4 . أسباب إدارية وتنظيمية

وتتمثل في الإجراءات المعقدة (البيروقراطية) وغموض التشريعات وتعددتها أو عدم العمل بها، كما تتمثل في عدم اعتماد المؤسسة على الكفاءات الجيدة في كافة الجوانب الإدارية، (بركات، 2006) كما يمكن ان يكون الفساد نسبة لغياب الاجراءات الادارية المنظمة للعمل والرقابية او ضعفها.

تأثير الفساد :-

أ . تأثيره على الاقتصاد

يؤثر الفساد على الاقتصاد :-

1 . ضعف الاستثمار وهروب الأموال خارج البلد وما يتبعه من قلة فرص العمل وزيادة البطالة والفقير.

2 . ضياع أموال الدولة والتي كان من الأجر استثمارها في مشاريع تخدم المواطنين.

3 . انهيار البنية التحتية للدولة.

4 . هروب راس المال الوطني والاجنبي الي خارج الدولة

ب . تأثير الفساد على النواحي السياسية

1 . يؤدي الفساد إلى إحلال المصالح الخاصة بدل المصالح العامة ويؤدي الفساد إلى زيادة الصراعات والخلافات في جهاز الدولة بين الأحزاب المختلفة في سبيل تحقيق المصلحة الخاصة على المصلحة العامة.

2 . وكذلك تأثير الفساد على وسائل الإعلام المختلفة وتكيفها وضمن المتطلبات الخاصة للمفسدين وجعل أجهزة الإعلام بعيدة عن دورها في التوعية ومحاربة الفساد (صالح وعماد 2015).

ثانياً: مظاهر الفساد الإداري والمالي :-

إن مسألة الفساد ومنها الفساد الإداري ليست بمسألة رياضية أو معادلة يمكن احتسابها بالأرقام ليصل الشخص إلى فك رموزها وإعطاء النتيجة بأسلوب رياضي بحت بل هي مسألة تعود إلى ذات الشخص في مقاومتها (ضمن اطر البيت والحارة والدائرة والمجتمع ...).

إن مسألة الالتزام بالتشريعات السماوية في منع مظاهر الفساد ومعاقبة المفسدين بالعقاب العاجل في الدنيا والأجل عند الحساب كقوله تعالى (إنما يؤخرهم ليوم تشخص فيه الإبصار). يعتبر عاملاً مهماً لدى الكثيرين في عدم اللجوء إلى هذا الدهليز المظلم والذي لن يجني منه المفسد إلا الخسران. ولاشك إن المكاسب المادية والمعنوية التي يجنيها المفسد هي التي تدفعه لارتكاب مثل هذه الأفعال والتي قد تأخذ احد أو أكثر من مظاهره التالية :-

مظاهر الفساد

1 . الرشوة Bribery

وتعني حصول الشخص على منفعة تكون مالية في الغالب لتمرير أو تنفيذ أعمال خلاف التشريع أو أصول المهنة.

2 . المحسوبية Nepotism

أي تمرير ما تريده التنظيمات (الأحزاب أو المناطق والأقاليم أو العوائل المتنفذة) من خلال نفوذهم دون استحقاقهم لها أصلاً.

3 . المحاباة Favoritism

أي تفضيل جهة على أخرى بغير وجه حق كما في منح المقاولات والعطاءات أو عقود الاستئجار والاستثمار.

4 . الوساطة

أي تدخل شخص ذا مركز (وظيفي أو تنظيم سياسي) لصالح من لا يستحق التعيين أو إحالة العقد أو إشغال المنصب أو ... الخ.

5 . الابتزاز والتزوير Black Mailing

لغرض الحصول على المال او خدمة من الأشخاص مستغلاً موقعه الوظيفي بتبريرات قانونية أو إدارية أو إخفاء التعليمات النافذة على الأشخاص المعنيين كما يحدث في دوائر الضريبة أو تزوير الشهادة الدراسية أو تزوير النقود وكذلك من صور الابتزاز مساومة الافراد والمنظمات بمعلومات غالبا ما تكون سالبة وتكون لدي المبتز حصريا.

6 . نهب المال العام Embezzlement

وذلك عن طريق التعمول علي المال العام والسوق السوداء والتهريب باستخدام الصلاحيات الممنوحة للشخص أو الاحتيال أو استغلال الموقع الوظيفي للتصرف بأموال الدولة بشكل سري من غير وجه حق أو تمرير السلع عبر منافذ السوق السوداء أو تهريب الثروة النفطية.

7 . فساد يتقاطع مع الأنظمة والقوانين المتعلقة بنظام العدالة وحقوق الملكية والتسهيلات المصرفية والائتمانات وكذلك التمويل الخارجي (العنزي، 2002).

8 . الفساد في بيئة المجتمع / التلوث ودخان المصانع (وكانت للدول الصناعية الكبرى الأثر الأكبر في ظاهره الاحتباس الحراري) التي يمر بها العالم حالياً.

9 . التباطؤ في أنجاز المعاملات وخاصة المهمة والمستعجلة كمعاملات التقاعد والجنسية وجواز السفر ووثائق تأييد صحة صدور الشهادات أو الكتب الرسمية (سفيان، 2012).

المبحث الثالث: مظاهر الفساد الإداري والمالي في السودان

اما في السودان فقد بلغ الفساد الإداري والمالي خلال العقود السابقة مستوى قياسي غير مسبوق ، الأمر الذي جعل السودان يحتل المركز السادس عالمياً في هرم الفساد الإداري والمالي Transparency International. August, 2019، كما ادي الي خروج الناس في العام 2018م للشوارع للتعبير عن غضبهم إزاء الفساد الذي يرونه في السودان نسبة لنفسيه على جميع مستويات الحياة اليومية من أعلى مستوى في الحكومة وصولاً إلى الخدمات العامة الأساسية التي تقدم للمواطن ففي العام 2019 ثار المواطنين ضد النظام وازالوا الحكام وتم تكوين حكومة جديدة كانت شراكة بين المدنيين والعساكر، ويمكن تقسيم مظاهر الفساد في السودان الي ثلاث محاور فساد في عهد حكومة الانقاذ وفساد في عهد حكومة الثورة ومخرجات تقرير منظمة الشفافية الدولية .

اولاً: فساد حكومة الانقاذ (فساد قديم)

وعن بعض اشكال الفساد في عهد الانقاذ فقد اوردت صحيفة الشرق الاوسط انه قد بلغ حجم الأموال المهذرة بسبب الفساد الإداري والمؤسسي في السودان 18 مليار دولار، وذلك بحسب إحصائيات أعدتها «منظومة زيرو (صفر) فساد» الطوعية، والتي أعلنت عن تحريك نحو 1000 بلاغ ضد رموز النظام السابق، وطالب متحدثون في منبر «مضار الفساد وطرق مكافحته والوقاية منه»، الذي عقد في الخرطوم بتاريخ 19/8/2019م ، بإلغاء الامتيازات الممنوحة للشركات الحكومية كافة، ووجهوا انتقادات لاذعة لشركات الاتصالات لامتلاكها لـ«كتلة نقدية» خارج الجهاز المصرفي أكبر من الكتلة الموجودة في بنك السودان المركزي والمؤسسات المصرفية الأخرى، على شكل عملة إلكترونية «بطاقات إعادة شحن الرصيد

وقال رئيس منظمة الشفافية السودانية الطيب مختار، لصحيفة الشرق الأوسط إن للفساد في السودان جذوره عميقة، وتعمقت أكثر في الأنظمة الديكتاتورية، ووصف حكومة الإنقاذ بأنها فاسدة، وأضاف: «الفساد سمة من سماتها»، بيد أنه أقر بفشلهم في إصدار قانون لحماية المبلغين، وحث المواطنين على تقديم المستندات القانونية للفساد التي بحوزتهم، وتعهد بتقديم الحماية لهم بدوره، وقال الأستاذ الجامعي أحمد رجب، إن الفساد المؤسسي يعد من أخطر أنواع الفساد في السودان (الامام 2019).

وقد ذكر المثني ابو عيسى عضو منظمة زيرو فساد بالسودان في حوار له مع (جريدة الإنتباهة، 24/8/2019) انه وفي احد ملفات الفساد وجد أمر غريب استنكرته منظمة الشفافية العالمية، وهو حصول شخص على قرض ليمتلك به أسهماً داخل البنك نفسه، المثني 2019.

ونجد تقرير المراجع العام القومي لجمهورية السودان حول نتائج حسابات العام المالي 2017م، لم يخرج من المعتاد مقارنة بتقارير الاعوام الماضية في الكشف عن حجم الفساد امام المجلس الوطني في جلسته التي ترأسها رئيس المجلس بروفييسور “إبراهيم أحمد عمر”، وهذا يعتبر اخر تقرير للمراجع العام حتي كتابة هذا البحث نسبة لاندلاع ثورة الشعب علي النظام الحاكم بسبب الفساد المستشري، وازاحته من الحكم، وقد تناول التقرير موقف الاعتداء على المال العام على نطاق الأجهزة القومية والاسترداد، بجانب الموقف الجنائي، حيث أبرز المخالفات خلال عام.

واعرب التقرير عن تسجيل (15) حالة اعتداء على المال العام بسفارات وبعثات السودان الخارجية، وعن فتح بلاغات في مواجهة المعتدين، وأشار إلى زيادة في حجم الاعتداء على المال في الولايات في الفترة من (1/7/2017 إلى 30/6/2018) بلغت (15.7) مليون جنيه مقارنة مع الفترة السابقة الذي بلغ جملة الاعتداء فيه (7.2) مليون بزيادة بلغت (118%)، وقد تم استرداد (0.35) مليون جنيه.

وتضمن التقرير مخالفات للدستوريين بصرف مبلغ (2.8) مليون جنيه دون وجه حق في ولاية القضارف، وولاية جنوب دارفور.

وقد بلغت الشيكات المرتدة والمتأخرات والفاقد الضريبي (2.4) مليار جنيه تمثل نسبة (10%) من متحصلات الضرائب للعام 2017م ، ووضح المراجع العام أن الأقساط المتحصلة ضمن حساب الأمانات لا تحول إلى الإيرادات إلا بعد إكمال الأقساط مما يخالف لائحة الإجراءات المالية والمحاسبية لسنة 2011م، ووضح التقرير عدم الالتزام بقانون ولائحة الجمارك.

وبين المشاكل والمعوقات والتحديات التي تواجه عمل التحصيل الإلكتروني في الإيرادات في ولايتي النيل الأبيض، والنيل الأزرق إلى جانب ولايات دارفور الخمس وكردفان الثلاث وولاية الخرطوم، واطهر التقرير مخالفات في الرسوم المفروضة في الولايات والمخالفة للدستور الانتقالي لسنة 2015، كما بين بعض المخالفات بتوريد أموال في حسابات خاصة تشمل (رسوم الملف، دمغة دعم الشرطة وإيرادات المرور والنقد الأجنبي إضافة إلى دمغة حماية الوطن)، وهو ما يعد مخالفاً للمادة (13/4) من لائحة الإجراءات المالية.

وقد بين التقرير عدداً من حالات عدم الالتزام بديوان الزكاة، حيث لا توجد لائحة للعلاج مجازة من المجلس وعدم حصر الفقراء والمساكين وتصنيفهم والاحتفاظ بسجل دائم محدث، إلى جانب عدم توجيه بعض أموال الزكاة في مصارفها الشرعية مما أثر على الأهداف المحققة في عدم فتح ملفات للشركات العامة الخاضعة للزكاة. وأوضح المراجع أن ظاهرة تجنّب الأموال من المخاطر التي تعمل على إعاقة تحقيق أهداف الموازنة الكلية وتحد من الممارسات.

وكشفت نتائج مراجعة بعثة الحج والعمرة وديوان الأوقاف الإسلامية للعام المالي 2017 عن تحويل (6) ريالات نظير كل كيون من البنك الإسلامي للتنمية لحساب آلية الهدى بالحج والعمرة كمصروفات إدارية، إلا أن الإدارة السابقة لم تلتزم بالعقد وحولت المبالغ لحواجز ومكافآت شخصية، كما ضبط المراجع العام سلفيات غير قانونية بلغت (89) ألف ريال تم استردادها بعد توجيه المراجعة، ومبلغ (265.920) ريال مرصودة لترحيل عفش الحجاج بواقع عشرة ريالات لكل حاج إلا أنه لم يتم ترحيل عفش الحجاج. وفي ظاهرة ايجابية بين التقرير استمرار انخفاض ظاهرة التجنّب من (473) مليون جنيه في 2011 إلى (50.4) مليون جنيه في 2017م.

وكشف التقرير جملة الاعتداء على المال العام ونتائج المراجعة الجنائية لجرائم المال العام في نطاق الأجهزة القومية، حيث بلغ صافي مبلغ جرائم المال العام غير المسترد في الأجهزة القومية خلال الفترة 2017/2018 مبلغ (7.6) مليون جنيه مقارنة بمبلغ (4.6) مليون جنيه للفترة السابقة 2016/2017 يمثل نسبة (0.01%) من إجمالي إيرادات الدولة الفعلية التي بلغت (78.6) مليار جنيه، كما يمثل نسبة (0.01%) من المصروفات الفعلية التي بلغت (88.8) مليار جنيه. وافصح التقرير عن بيان ما تم استرداده من جملة مبالغ جرائم المال العام خلال الفترة، حيث بلغت نسبة الاسترداد حتى أغسطس 2018 نسبة (31%) تمثل مبلغ (3.4) مليون جنيه مقارنة بنسبة (10%) للفترة السابقة. وأظهر الموقف (56) حالة اعتداء على المال العام في الفترة من أغسطس 2017 إلى أغسطس 2018 على النحو التالي: (7) حالات أمام المحاكم، 12 أمام النيابة، 37 حالة ما زالت أمام رئيس الوحدة المعنية (مشرف، 1/11/2018).

ثانياً: فساد حكومة الثورة (فساد جديد)

إذا كان تقرير المراجع العام لجمهورية السودان عكس صورة سلبية لحجم الفساد داخل الدولة السابقة فإن ما تتناوله الصحف السودانية والمواقع الاسفيرية عن فساد الحكام الجدد لا يقل كثيراً عن الحكام السابقين

حيث انهم وعدوا الجماهير بانهم سوف يقدموا ابراء ذمة (حصر الموقف المالي للأفراد قبل استلام السلطة) لكل فرد قبل ان يتولى منصب وزاري او دستوري ولكن هذا لم يتم حتي نشر هذه الورقة العلمية، كما كشف القيادي بالحزب الشيوعي، عضو قوى الحرية والتغيير، “صديق فاروق الشيخ” عن أن التشكيل النهائي لأعضاء المدنيين لمجلس السيادة حكمته المحاصصة السياسية بين الكتل المختلفة، حيث تمسكت كل كتلة بمرشحها وذلك خلافا للمعايير التي طُرحت سابقا فيما يتعلق باختيار أعضاء المجلس 20/8/2019, (alrakoba)، وهذه المحاصصة التي ذكرها قيادي الحزب الشيوعي فإنها لم ستنتي تعيين قيادات يديرون منظمات متهمه بالفساد سابقا من امثال الوزير الحالي م - ع وعبر منظمته ” ن ت ” التي أستلمت مبلغ 82.973 الف دولار أعطية له كدعم من برنامج الغذاء الأمريكي كإغاثة لضحايا الحرب في شرق جبل مرة ولم يصل إليهم المبلغ حتي الآن ويوجد دليل عدم وصول المبلغ بالصور والفيديوهات والتسجيلات من الضحايا وذهب عدد من الصحفيين للمنطقة وتم إجراء لقاءات مع أهالي منطقة ليبيا بجبل مرة وتم تحريك إجراءات قانونية ضد الوزير م - ع من قبل الضحايا حينها، سراج ابراهيم بقال.

ثالثا: مخرجات تقرير منظمة الشفافية الدولية

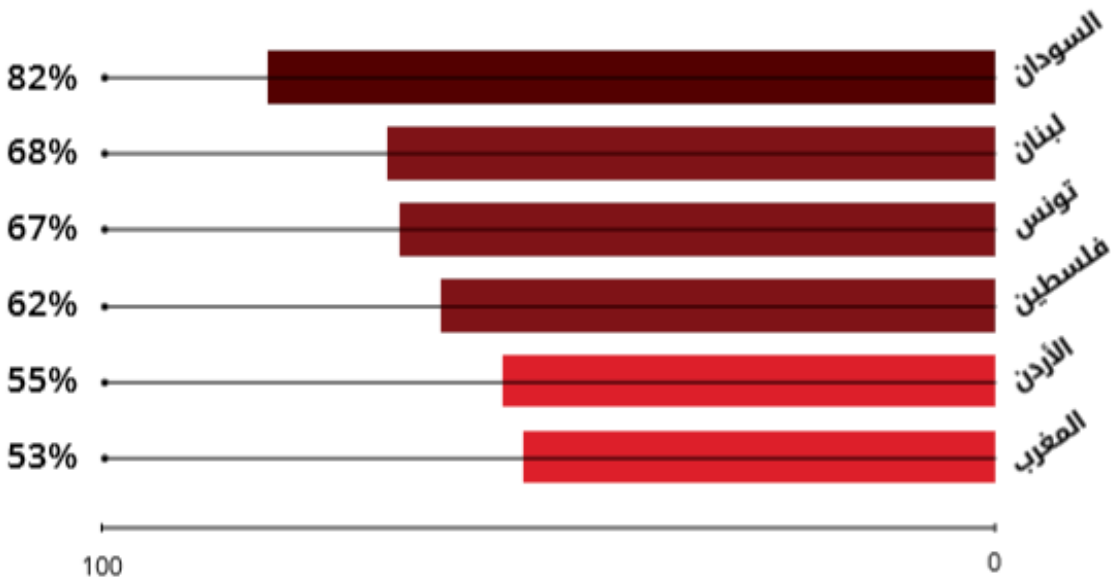
وكذلك نجد ان تقرير منظمة الشفافية الدولية الذي تم اعداده في العام 2019م يأتي متفقا ومتناسقا في النتائج والمخرجات عن الفساد الذي اوردنا جزء منه وقد قدم الإصدار العاشر من مقياس الفساد العالمي- الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، مجموعة شاملة من البيانات التي تعكس الرأي العام من خلال آراء المواطنين بشأن الفساد وتجاربهم المباشرة مع الرشوة في ستة بلدان في المنطقة، ويستند هذا الاستطلاع على عمل ميداني اجري بين آب/أغسطس وتشرين الأول/أكتوبر 2019 في الشرق الأوسط وشارك في هذا الاستطلاع أكثر من 6600 مواطن من الاردن ولبنان والمغرب وفلسطين والسودان وتونس. وتوصل مقياس الفساد العالمي إلى أن شخصا من بين خمسة أشخاص يتلقون خدمات عامة من قبيل الخدمات الصحية والتعليمية، قد دفعوا رشوة خلال العام ويعادل ذلك أكثر من 11 مليون مواطن في البلدان الستة التي شملها الاستطلاع. ويرى أكثر من نصف المواطنين الذين شاركوا في استطلاع الرأي (65%) أن الفساد قد تفاقم خلال الـ 12 شهرا الماضية. ويرى 12% منهم فقط أن الفساد قد تراجع.

كما نجد ان 66% من المواطنين يرون ان أداء حكومتهم في محاربة الفساد سيئ و هنالك 44% من المستجوبين يرى أن معظم النواب والموظفين الحكوميين أو كلهم متورطون في الفساد، وعلي الرغم من وجود مخاوف من الانتقام يرى مواطن من بين مواطنين اثنين أن عامة الناس قادرون على المساهمة في القضاء على الفساد.

وقد شمل الاستطلاع العديد من المحاور وسنتناول المحاور التي خص بها التقرير السودان وهي (نسبة تفاقم الفساد حسب راي المستطلعين و مدي استثناء الفساد داخل مؤسسات الدولة و هل انخفض الفساد خلال اخر 12 شهر وهل المجتمع راضي عن اداء الحكومة في مكافحة الفساد ومدي رضا الافراد عن مستوي الديمقراطية و ماهي نسبة الافراد الذين يدفعون الرشوة للحصول علي خدمة من موظف الدولة واخيرا قياس مدي قناعات المواطنين بإمكانية مساهمتهم في محاربة الفساد.

اولاً: نسبة تفاقم الفساد

تصدر السودان القائمة في قناعات الشعوب باستثناء الفساد بنسبة 82% ونستطيع ان نتعرف علي نسبة الافراد الذين يرون ان الفساد تفاقم خلال اخر 12 شهر للدراسة من خلال الشكل التالي :



المصدر : منظمة الشفافية الدولية مقياس الفساد العالمي (2019) الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

ثانياً: مدي استشراف الفساد داخل مؤسسات الدولة

يعتقد السودانيون ان الفساد متمكن في جميع مفاصل الدولة والمجتمع وذلك وفق الجدول الاتي :

الفساد حسب المؤسسات*



* نسبة الذين يرون أن معظم الأشخاص الذين يعملون في هذه المؤسسات أو جميعهم متورطون في الفساد

المؤسسة

49%	الرئيس/رئيس الوزراء
47%	أعضاء البرلمان
45%	الموظفون الحكوميون
38%	الموظفون الحكوميون على المستوى المحلي
34%	الشرطة
22%	القضاة والموظفون القضائيون
16%	الزعماء الحثيون
22%	المنظمات غير الحكومية
32%	مديرو الأعمال
25%	الزعماء التقليديين

المصدر : منظمة الشفافية الدولية مقياس الفساد العالمي (2019) الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

ثالثاً: هل انخفض الفساد خلال اخر 12 شهر

يري السودانيون حتي بعد تغيير النظام السابق ان مستويات الفساد استمرت في الارتفاع وذلك وفق الجدول الاتي:

هل تغيرت مستويات الفساد خلال الأشهر الـ 12 الماضية؟



82%	ارتفعت
8%	انخفضت
5%	بقيت على حالها
5%	لا أعرف

المصدر : منظمة الشفافية الدولية مقياس الفساد العالمي (2019) الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

رابعاً: هل المجتمع راضي عن اداء الحكومة في مكافحة الفساد

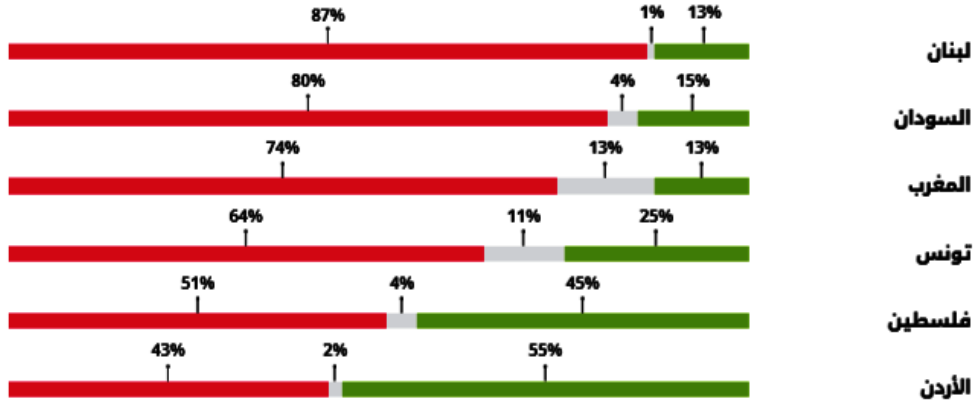
كما تم عبر الاستطلاع سؤال الافراد عن تقييمهم لجهود حكوماتهم في مجال مكافحة الفساد, وكشفت النتائج عن استياء واضح إزاء الإجراءات المتخذة حالياً حيث يرى معظم المواطنين (66%) أن أداء حكومتهم ضعيف في مجال التصدي لمخاطر الفساد، ولكن الاستياء بلغ ذروته في بعض البلدان, مثل لبنان والسودان الذي بلغ نسبة من يرى أن الحكومة عاجزة عن مكافحة الفساد (80%) من عدد السودانيين الذين تم استطلاعهم.

الشكل التالي يوضح ذلك:

أداء الحكومة، حسب البلدان

● أداء جيد ● لا أعرف ● أداء سيئ

نسبة* الأشخاص الذين يرون أن أداء حكومتهم سيئ أو جيد في مكافحة الفساد³



المصدر : منظمة الشفافية الدولية مقياس الفساد العالمي (2019) الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

وقد كان تقييم السودانيين لأداء الحكومة في مكافحة الفساد وفق الجدول الآتي:

هل تقييم أداء الحكومة في
مجال مكافحة الفساد على
أنه جيد أم ضعيف؟



المصدر : منظمة الشفافية الدولية مقياس الفساد العالمي (2019) الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

خامسا: مدى الرضا عن مستوى الديمقراطية

كما سئل المواطنون المستجوبون عن مدى رضاهم عن مستوى الديمقراطية في بلدهم، وكان رأي 52 % منهم إنهم غير راضين عنها وكان تعبير السودانيين صادما خصوصا ان الاستطلاع تم بعد الاطاحة بالبشير حيث عبر 60 % منهم عن عدم رضاهم عن مسار الديمقراطية.

سادسا: وماهي نسبة الافراد الذين يدفعون الرشوة للحصول علي خدمة من موظف الدولة
في ما يخص الرشوة فان السودان كان في وسط قائمة الدول الستة التي تعاني جميعها من ارتفاع معدل الرشوة وقد كانت مستثريه في الشرطة التي تصدرت النسبة في السودان، كما لم تسلم المحاكم، الرعاية الصحية، المدارس، والمرافق العامة والشكل التي يظهر ذلك:

معدلات الرشوة والواسطة*



* استنادا إلى الأشخاص الذين تلقوا هذه الخدمات من المصالح الحكومية خلال ال 12 شهرا العاضية

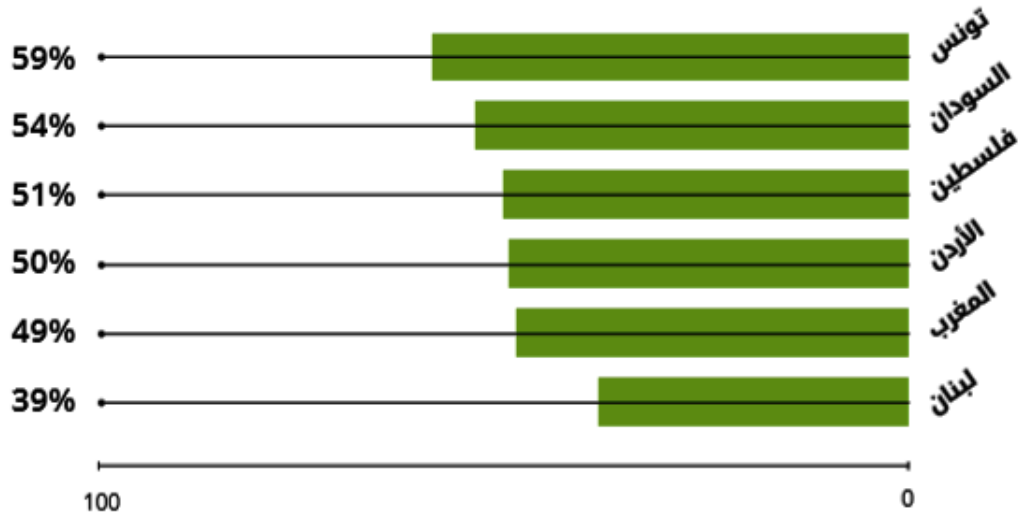
24%	المعدل العام للرشوة
8%	المدارس الحكومية
12%	العيادات العامة والمراكز الصحية
20%	خدمات إسناد وثائق الهوية
21%	المرافق العامة
33%	الشرطة

المصدر : منظمة الشفافية الدولية مقياس الفساد العالمي (2019) الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

سابعا: مدي قناعات المواطنين بإمكانية مساهمتهم في محاربة الفساد
ورقم هذه الارقام الصادمة التي عرضها التقرير الا ان هنالك ضوء في اخر النفق تمثل في أن العديد من الناس مستعدون لاتخاذ الإجراءات اللازمة ويتحلون بالإرادة اللازمة للقيام بمحاربة الفساد, وخصوصا في تونس والسودان وفلسطين حيث عبر اكثر من نصف العينة التي خدعت للاستطلاع عن ذلك وفق الشكل التالي :

المواطنون العاديون قادرون على التأثير على مكافحة الفساد

نسبة الأشخاص الموافقين⁴²



المصدر : منظمة الشفافية الدولية مقياس الفساد العالمي (2019) الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

وقد كانت تفاصيل استطلا السودانين علي النحو التالي:

هل يمكن أن يكون
للأشخاص العاديين تأثير
على مكافحة الفساد؟



النسبة المئوية (%)	الرد
54%	نعم
36%	لا
5%	لم يقل لا أو نعم
5%	لا أعرف/رفض الإجابة

المصدر : منظمة الشفافية الدولية مقياس الفساد العالمي (2019) الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

ونجد هذه الاشكال المختلفة للفساد المالي والاداري التي تم عرضها وتحليل بعضها اثرت تأثير سلبي علي اداء حكومة الانقاذ وتمثل ذلك في انهيار الاقتصاد السوداني وانعدام ابسط مقومات الحياة مثل (المياه والكهرباء والخبز والوقود) .

كما نجد ان هنالك علاقة وطيدة حيث انه اينما وجد فساد اداري تبعة فساد مالي والعكس صحي ولكن ايمان 54% من المواطنين بمقدرتهم في التأثير علي الفساد ومحاربتة تعطي الامل للمهتمين بأمر مكافحة الفساد وان من مقدور السودان ان يلحق بالدول المتقدمة في الشفافية ومحاربة الفساد وتحقيق نهضة اقتصادية.

المبحث الرابع: الجهات المسؤولة عن مكافحة الفساد عالمياً ومحلياً

اولاً. الجهات المسؤولة على مكافحة الفساد عالمياً :-

حددت الجهات التالية كجهات دولية مهمتها مكافحة الفساد الإداري على نطاق عالمي وهي :-

1 . منظمة الأمم المتحدة :-

أصدرت الأمم المتحدة عدد من القرارات لمحاربة ومكافحة الفساد للقناعة التامة بخطورة الفساد وماله من مخاطر وتهديد على استقرار وامن المجتمعات وأصدرت أيضاً اتفاقية لمكافحة الفساد سنة 2004 وقد انضمت إليها كثير من دول العالم .

2 . البنك الدولي :-

وضع البنك الدولي مجموعة من الخطوات والاستراتيجيات لغرض مساعدة الدول على مواجهة الفساد والحد من أثاره السلبية على عملية التنمية الاقتصادية .

3 . صندوق النقد الدولي :-

لجأ صندوق النقد الدولي إلى الحد من الفساد بتعليق المساعدات المالية لأي دولة يكون فيها الفساد عائق في عملية التنمية الاقتصادية .

4 . منظمة الثقافة العالمية :-

أُنشأت هذه المنظمة سنة 1993 وهي منظمة غير حكومية (أهلية) تعمل بالشكل الأساسي على مكافحة الفساد والحد منه من خلال وضوح التشريعات وتبسيط الإجراءات واستقرارها وانسجامها مع بعضها في الموضوعية والمرونة والتطور وفقاً للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية.

5 . منظمة الشفافية الدولية:

هي منظمة عالمية لديها فروع في اكثر من 100 دولة ومقرها في برلين معنية بمكافحة الفساد

مؤسسات الرقابة المحلية في السودان:

1/ ديوان المظالم والحسبة

تم إنشاء ديوان المظالم العامة كهيئة مستقلة بموجب المادة 143- (1) من دستور جمهورية السودان الانتقالي لسنة 2005م وذلك امتداداً لأجهزة الرقابة الإدارية على الجهاز التنفيذي للدولة في السودان منذ القرن العشرين.

يختص الديوان بالنظر والفصل في الشكاوى المتعلقة بمظالم المواطنين من مؤسسات الدولة، ولا يجوز للديوان أن ينظر في أي تظلمات إلا بعد أن يستنفذ الشاكي كل طرق ومراحل التقاضي، وذلك إعمالاً للمادة 143- (2) من دستور جمهورية السودان الانتقالي 2005م.

يتكون الديوان من رئيس وعضوين من ذوي الكفاءة والاستقامة، يرشح رئيس الجمهورية الرئيس والعضوين ويعتدهم المجلس الوطني وتكون مدة خدمة الرئيس والعضوين خمس سنوات قابلة للتجديد، ويكون الديوان مسؤولاً لدى رئيس الجمهورية والمجلس الوطني.

تم النص على اختصاصات الديوان في المادة (7) من قانون ديوان المظالم العامة لسنة 2015م. أُجيز الهيكل الوظيفي والتنظيمي لديوان المظالم العامة بالقرار الجمهوري رقم (441) لسنة 2015م، وأنشئت بموجب هذا الهيكل دائرة لحقوق الإنسان والمرأة والطفل.

2/ هيئة محاربة الفساد

وبتاريخ 24/2/2019م اي قبل الاطاحة به بشهرين فقط أصدر الرئيس السوداني، عمر البشير قراراً بحل ديوان المظالم العامة وتشكيل هيئة لمحاربة الفساد عوضاً عنه.

وشمل القرار "تكوين مركز فيدرالي لمحاربة الفساد بدلاً من الديوان"، ويأتي القرار ضمن توجهات الحكومة المعلنة لمحاربة ومكافحة الفساد في البلاد.

3/ بينما الحكومة الحالية لم يكن لها اي مؤسسة خاصة بمكافحة الفساد حتي تاريخ كتابة هذه الورقة العلمية.

الخاتمة:

تعتبر ظاهرة الفساد الإداري والمالي من الظواهر الخطيرة التي تواجه البلدان وعلى الأخص الدول النامية وما لها من تأثير كبير على عملية البناء والتنمية الاقتصادية والتي تنطوي على تدمير الاقتصاد والقدرة المالية والإدارية وبالتالي عجز الدولة على مواجهة تحديات أعمار أو إعادة الأعمار والبناء. ولقد لاقت هذه المشكلة موضع اهتمام الكثير من الباحثين والمهتمين واتفق على طريقة وضع وتأسيس إطار عمل مؤسسي الغرض منه تطوير المشكلة وعلاجها من خلال خطوات جديّة محددة الغرض منها مكافحة الفساد والحد من مظاهره.

السودان من الدول القليلة في العلم التي توفرت فيها معظم الموارد الطبيعية من أراضي زراعية خصبة ومناخ متنوع وانهار عزبة وبحار وامطار غزيرة ومياه جوفية وذهب ومعادن متنوعة وبتترول وثروة حيوانية ، ولكن رقم ذلك يعد من افقر دول العالم والفضل في ذلك يرج للفساد وهذا ما دفعنا لإعداد هذه الورقة.

ان دولة مثل السودان مترامية الاطراف ومتعددة الموارد ومتنوعة الثقافات والاعراق تحتاج الي مجهود كبير و ارادة قوية لمحاربة الفساد عبر الية توضع من قبل الحكام تتسم بالاستقلالية والنزاهة والشفافية.

الاستنتاجات والتوصيات :-

الاستنتاجات :-

- 1/ السودان أكثر الدول فساداً في العالم وفقاً لمؤشر مُدركات الفساد و وفقاً لإحصائية مؤشرات الحكم الدولية التي أجراها البنك الدولي.
- 2/ الفساد مستشري في جميع مستويات الحكم ومفاصل الخدمة المدنية وفقاً لتقرير المراجع العام
- 3/ الشرطة السودانية تنصدر الفساد وفقاً لتقرير منظمة الشفافية العالمية
- 4/ استئراء الفساد وكانت اثاره سالبة ومدمرة نتج عنها في النهاية ثورة ضد النظام الحاكم وتمت ازالته
- 5/ الحكام الجدد لم يكونوا اقل فسادا حسب استطلاع المواطنين في تقرير منظمة الشفافية الدولية
- 6/ هنالك مخالفات ادارية ومالية داخل مؤسسات الدولة مثل مصلحة الضرائب وديوان الزكاة
- 7/ هنالك العديد من ايرادات الدولة تذهب الي حساب افراد وفق تقرير المراجع العام
- 8/ الدولة استشعرت اهمية مكافحة الفساد وسعت في اخر ايام حكمها الي محاربة الفساد بتحويل ديوان المظالم الي هيئة محاربة الفساد ولكن كان ذلك في اخر شهرين لحكم البشير بعد فساد دام 30 عام.
- 9/ المواطن السوداني علي قناعة بانه قادر علي التأثير في محاربة الفساد مما يعني ان هنالك امكانية لمحاربة الفساد.

التوصيات :-

- 1 . انشاء هيئة مستقلة لمحاربة الفساد وان يكون لها فروع في الولايات ومكاتب في الوزارات
- 2 . إعطاء الدور الريادي لوزارات الثقافة والتعليم العالي والتربية والعلوم والتكنولوجيا لوضع منهج دراسي لكل المراحل لنشر ثقافة الحرص على المال العام والنزاهة في التعامل وتقليص روح الأنانية الفردية والسمو بالروح الجماعية .
- 3 . إصدار قوانين صارمة لمنع هدر الأموال العامة والفساد الإداري والمسائلة الجديدة لهم .
- 4 . تعديل قانون الحصانة الممنوح للوزراء وأعضاء مجلس النواب لتمكين الجهات القضائية في التحقيق والمسائلة في قضايا الفساد المرفوعة ضدهم .
- 5 . الاختيار الصحيح للأشخاص النزيبين من هيئات الرقابة والمفتشين والنزاهة .

- 6 . وضع أنظمة فعالة وجديّة لتقويم أداء المؤسسات الحكومية من خلال مبدأ محاسبة تكاليف الفساد المادية وغير المادية لكي لا تكون مبرراً لتجميد إلغاء خطط مكافحة الفساد لارتفاع تكاليفها عن تكاليف الفساد.
- 7 . ترسيخ الديمقراطية التي إذا أنضجت ستلغي المركزية أو الفساد الناتج عنها.
- 8 . اشراك المواطن في محاربة الفساد بوضع الية تمكن المواطن من سهولة التبليغ عن الفساد والمساهمة في مكافحته.

الباحث

د/ شرف عثمان حسن احمد

مصادر البحث :-

- 1- William Morris, the American Heritage Dictionary of the English Language Boston : Houghton Mifflin Company)1975(, P 500
- 2- <https://www.alrakoba.net31316125/%D8%B9%D8%B6%D9%88>
(20/8/2019)
- 3- باسم فيصل عبد الدليمي ،الفساد الاداري وبعض اشكاله من وجهة نظر عينة من المديرين ،(رسالة ماجستير في الادارة العامة غير منشورة ،بغداد ،كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة بغداد ،(1999) ،ص 19
- 4- تغمزي سفيان حوكمة الشركات للحد من الفساد الاداري والمالي الجزائر جامعة بسكرة كلية العلوم الاقتصادية (2012) ص6.
- 5- ابراهيم الامام، جريدة الشرق الاوسط اللندنية (22 /8/2019 م)- رقم العدد [14877]
- 6- صحيفة الانتباهة تاريخ النشر (24 /8/ 2019م) <https://alintibaha.net>
- 7- نجاة صالح مشرف صحيفة المجهر نشر بتاريخ (1/11/2018) [.https://www.almeghar.com/archives/72616](https://www.almeghar.com/archives/72616)
- 8- فيدو تانزي الفساد والانشطة الحكومية مجلة التمويل والتنمية العدد 4المجلد 32 واشنطن صندوق النقد الدولي 1995م
- 9- محمد ابو بكر الرازي ، مختار الصحاح ،الكويت ،دار الرسالة للنشر ،(1983)،ص 503
- 10- محمد عبد الله صالح ، عماد صالح الاثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد في العراق بحث منشور علي شبكة نزاها (2015) ص 5-7 www.nazaha.iq/conf7/conf7-adm4.pdf
- 11- محمود عبد الفضيل مفهوم الفساد ومعايرة مجلة المستقبل العربي العدد 309 بيروت مركز دراسات الوحدة العربية (2006م) ص 35-36.
- 12- سعد العنزي وجهة نظر تحليلية في الفساد مجلة المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية العدد السادس السنة الثانية (آب 2002) .

- 13- منظمة الشفافية الدولية اراء المواطنين وتجاربهم مع الفساد،- مقياس الفساد العالمي (2019)
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا copyright@transparency.org
- 14- موسوعة السودان الرقمية نسخة محفوظة (2/5/2015) على موقع واي باك مشين.
- 15- إبراهيم بقال سراج الخميس (24/10/2019) <https://www.alnilin.com/13091417>
.htm
- 16- ياسر خالد بركات الفساد الاداري مفهومه واسبابه ومظاهره العدد 80 2006م شبكة البنا
[http://www.annabaa.org / list /send /share .htm](http://www.annabaa.org/list/send/share.htm)